Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring and Analyzing the Impact of Financial Discipline Indicators on Eeconomic Growth in Algeria for the period (2004-2022)

Suhair Haider Abdul Jabbar Al-Samarra*, Muthanna Mayouf Mahmoud
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:
Indicators of financial discipline, annual change in GDP, Algeria.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Jun. 2024
Accepted 15 Jul. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Suhair Haider Abdul Jabbar Al-Samarra
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The research gains its importance through understanding the economic challenges facing the Algerian economy and analyzing government policies, how to implement them. And their effectiveness in achieving financial stability and economic growth, while its goal was to measure and analyze the impact of financial discipline on economic growth in Algeria, and it addressed the basics of public spending, public revenues, and loans. The general public as indicators of financial discipline and the growth rate of the gross domestic product as an indicator of economic growth, in addition to showing the relationship between these variables in Algeria for the period (2004-2022), by analyzing the reality of the study variables economically and analogically. The descriptive approach was used in analyzing data on financial discipline indicators, as well as analyzing the gross domestic product and its growth rate in Algeria (GDPRG) as a dependent variable, the ratio of public spending to gross domestic product (PDRG), the ratio of public revenues to gross domestic product (GRRG), and the ratio of public loans to output. GDP (PSRG) as independent variables, and according to the Dickey-Fuller (ADF) test, it was found that the degree of integration of the study variables is a mixture of type (0)I and type (1)I. Thus the model was estimated according to the autoregressive distributed lag (ARDL) methodology. And it was found according to

	the test Limits to cointegration the existence of the cointegration relationship of the model, The estimated model was successful in all standard quality tests (autocorrelation, heterogeneity of variance, normal distribution of residuals). In addition to being stable according to the CUSUM test, he most important results of the research were that Algeria was not financially disciplined with regard to the two ratios of public revenues. And public spending to GDP, while it was financially disciplined with regard to the ratio of public loans to GDP, and the growth rate of GDP was relatively variable due to its being affected by fluctuations in global fuel prices. The research came up with recommendations that Algeria should reduce its reliance on its revenues from fuel in forming its public revenues and public spending. As these revenues depend on the fluctuation of fuel prices, increasing with their rise and decreasing with their fall, Algeria must work to reduce the ratio of public spending to GDP, this is to be more financially disciplined and closer to its ideal level.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

قياس وتحليل أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004-2022)

سهير حيدر عبد الجبار السامرائي **مثنى معيوف محمود**
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يكتسب البحث أهميته من خلال فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتحليل السياسات الحكومية وكيفية تنفيذها ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فيما كان هدفه قياس وتحليل أثر الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تناول أساسيات كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة والقروض العامة كمؤشرات للانضباط المالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، فضلا عن بيان العلاقة ما بين تلك المتغيرات في الجزائر للمدة (2004-2022)، وذلك من خلال تحليل واقع متغيرات الدراسة اقتصادياً وقياسياً، وقد أُستعمل المنهج الوصفي في تحليل بيانات مؤشرات الانضباط المالي وكذلك تحليل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في الجزائر (GDPRG) كمتغير تابع، ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (PDRG) ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GRRG) ونسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PSRG) كمتغيرات مستقلة، ووفق اختبار ديكي فولر (ADF) تبين بأن درجة تكامل متغيرات الدراسة هي خليط من النوع I(0) والنوع I(1)، وبذلك تم تقدير الأنموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتبين وفق اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة التكامل المشترك للأنموذج، وكان الأنموذج المقدر ناجح في كافة اختبارات الجودة القياسية (الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، التوزيع الطبيعي للبواقي)، بالإضافة إلى أنه كانت مستقراً وفق اختباري (CUSUM)، وكانت أهم نتائج البحث هي، أن الجزائر لم يكن منضبط مالياً فيما يتعلق بنسبتي الإيرادات العامة والإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان منضبط مالياً فيما يتعلق بنسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان متبايناً نسبياً وذلك بسبب تأثره بتذبذب أسعار المحروقات العالمية، وقد خرج البحث بتوصيات هي، أنه ينبغي على الجزائر تقليل الاعتماد على إيراداته من المحروقات في تكوين إيراداته العامة وإنفاقه العام، إذ إن تلك الايرادات تعتمد على تذبذب أسعار المحروقات فتزداد بارتفاعه وتنخفض بانخفاضه، يتوجب على الجزائر العمل على تقليل نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ليكون أكثر انضباطاً مالياً، والاقتراب أكثر من المستوى المثالي لها.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الانضباط المالي، التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، الجزائر.

المقدمة

تتزايد أهمية الانضباط المالي كأداة فعالة في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في العديد من الدول حول العالم، إذ إن للانضباط المالي أهمية كبيرة بعدّه أداة تساعد السياسة المالية على كبح العجز المفرط وتراكم الدين بما يساعد على التوازن الاقتصادي، ويعد النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً للدول والمجتمعات، إذ يسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام، كما وتؤثر سياسات الانضباط المالي بشكلٍ مباشرٍ على النمو الاقتصادي للدولة، إذ تؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وتوفير بيئة ملائمة للأعمال

والاستثمارات من خلال ضبط الإنفاق الحكومي، وتحسين جودة السياسات الضريبية، وتعزيز مراقبة الدين العام وإدارته بطرق فعالة، ويتم تعزيز الثقة في النظام المالي وتشجيع الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحسن فرص التوظيف والتنمية.

وإن الاقتصاد الجزائري مقارنة مع دول أخرى يعاني من الاختلال الهيكلي لصالح القطاع الاستخراجي، فضلاً عن الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك فأن زيادة معدلات النمو الاقتصادي هي أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظرية والمفاهيم ياما المبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: إن التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي الذي تواجهه الجزائر يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي إضافةً إلى عدم وجود أنظمة مالية فعالة للانضباط المالي، إذ أدت التدهورات المالية إلى تقليل عمليات الاستثمار وحدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي مما أدى ذلك إلى الانعكاس بصورة سلبية على الوظائف ومستوى المعيشة، لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي (هل للانضباط المالي أثر مهم في تحقيق معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي في الجزائر؟).

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري مثل التضخم والبطالة وانخفاض أسعار النفط فضلاً عن تحليل السياسات الحكومية في الجزائر وكيفية تنفيذها ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. قياس وتحليل أثر الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر.
2. دراسة العلاقة ما بين العوامل المالية والاقتصادية وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة لتحسين الانضباط المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.
3. بناء أنموذج قياسي يوضح علاقة المؤشرات الخاصة بالانضباط المالي مع النمو الاقتصادي في الجزائر.

رابعاً. فرضيات البحث: يبنى البحث على فرضيةٍ مفادها أن مؤشرات الانضباط المالي تؤثر بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال وجود علاقة توازنية إيجابية طويلة الأجل بين الانضباط المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة

H_0: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفرضيةٍ بديلةٍ مفادها:

H_1: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خامساً. منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتفسير الظواهر والتحولات المالية والاقتصادية في الجزائر وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي، وكذلك الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي الذي تم به تحليل البيانات المالية والاقتصادية في البلدين من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتقييم أثر الانضباط المالي.

سادساً. حدود البحث: تمثلت حدود البحث بالجزائر مكاناً وخلال المدة (2004-2022) زماناً.

سابعاً. هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة جوانب، أهتم الأول بالجانب المفاهيمي للانضباط المالي والنمو الاقتصادي، فيما أهتم الثاني بالجانب التحليلي للانضباط المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذلك أهتم الثالث بالجانب القياسي لأثر الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (2004-2022).

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي للانضباط المالي والنمو الاقتصادي

أولاً. ماهية الانضباط المالي:

1. **مفهوم وتعريف الانضباط المالي:** يعد الانضباط المالي أحد أبرز المواضيع التي نالت اهتمام واسع في معظم دول العالم بعدما عانت الكثير من التقلبات المالية وضعف في القدرة على نقل الموارد المالية بين مختلف الاستخدامات بما يتلاءم مع أهدافها الاستراتيجية، لذلك فإن انتشار مصطلح الانضباط المالي هو بسبب حاجة الأسواق المالية في العالم إلى التنظيم بحيث يجعلها أكثر تحملاً للصدمات الخارجية (بدوي، 2023: 1400).

وقد أشار بعض الكُتاب إلى تعريف الانضباط المالي بأنه ضرورة الالتزام على عدم تجاوز الانفاق الكلي للكميات المقررة له في الموازنة العامة أي لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي إذ يكون مقدار الانفاق العام ملاءم للإمكانيات المالية المتاحة وليس حسب الاحتياجات المالية التي تقدمها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة (محمد وحميد، 2018: 5).

ويرى الباحث أن الانضباط المالي هو بمثابة السياسة التي تهدف إلى تخفيض العجز الحاصل للموازنة العامة للدولة والعمل على انخفاض حجم الديون المتراكمة بصورة تساهم في تحسين وضع الدولة المالي إذ يرتبط الانضباط المالي بالجهود التي تسعى إلى تخفيض المستويات المرتفعة من الدين العام والعجز الذي يصيب الموازنة بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

2. **أهداف الانضباط المالي:** تتلخص أهداف الانضباط المالي بما يأتي (كشيش، 2021: 18-19):

أ. يهدف الانضباط المالي إلى الحفاظ على نمو النفقات العامة وجعلها مستقرة لضمان سلامة العمليات المالية واستغلالها بأفضل صورة للحفاظ على مواردها الطبيعية.

ب. الاستقرار المالي في النظام الاقتصادي والقضاء على المشاكل التي تحدث للدين العام.

ج. تحقيق التوازن الهيكلي للموازنة العامة عن طريق اصلاح الهيكل الضريبي والذي يتم من خلال هيكلة النفقات العامة مع إيراداتها.

د. تخطيط الإدارة المالية للموازنة في الأمد الطويل لكونها تتم لأكثر من سنة وليس لسنة واحدة، ويتم عن طريقه أيضاً رصد المعالجات الضرورية لحل المشاكل التي تحدث للموازنة للعمل على إصلاحها.

ه. تحقيق ارتفاع في التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث بسبب الأزمات المالية مما يؤدي إلى تعزيز الاستدامة المالية والتي بدورها سوف تقوم بمعالجة مشاكل الدين العام والتكييف المالي السليم للعمليات المالية.

3. **أهمية الانضباط المالي:** تكمن أهمية الانضباط المالي في تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن السيطرة على العجز وتحقيق الفوائض في الموازنة العامة للدولة هو شكل من أشكال الادخار، فكلما زاد الادخار زادت أصول الدولة وارتفع الدخل القومي فضلاً عن ذلك يسمح الانضباط المالي أيضاً باحتواء العجز بدلاً من زيادة الضرائب للحصول على المزيد من الأموال ومن ثم الحفاظ على بيئة مالية مستقرة مقارنة بحالة عدم اليقين المتزايدة (عبد الله، 2023: 492-493).

كما أن رفاهية الأجيال القادمة تعتمد على النمو الاقتصادي المستدام وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة إذ يعد النمو الاقتصادي المستدام هدفا أساسيا للدول النامية، وتسعى حكومات مختلف البلدان ولا سيما النامية منها إلى تغيير حياة شعوبها من خلال سياسات إنمائية مختلفة حيث أن النهج الذي تتبعه الحكومة لتمويل الإنفاق مهم للغاية ويؤثر على النمو الاقتصادي، فالتمويل المكثف يشوه حوافز الاستثمار وبالتالي يعيق النمو والتمويل من خلال الاقتراض (حمزة، 2022: 35).

4. **العوامل المؤثرة في الانضباط المالي:** من أجل استمرار عملية الانضباط المالي وجب على الحكومات الحفاظ على مواقفها المالية بصورة متناسقة مع استقرار النمو الاقتصادي المستدام لتجنب الافراط بعملية الاقتراض وتراكم الدين لذلك يعد الانضباط المالي ضروري للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسينه وهو مهم للبلاد التي تقوم بمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمارها (Kumar, 2007: 2-3).

ويمكن بيان العوامل التي تؤثر على الانضباط المالي بالآتي (الحجيمي، 2019: 31):

أ. التخطيط غير المستدام للموازنة والعجز.
ب. رغبة الحكومات في السيطرة على الديون.
ج. التقلبات الاقتصادية وطبيعة السياسة المالية.
د. العدالة بين الأجيال.

5. **القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي:** إن القواعد المالية كانت موجودة منذ فترات طويلة ولكن لم تكن مدعومة وفق القانون حيث كانت تعتبر كمواقف مقبولة من قبل الحكومة تجاه الديون المترتبة والعجز لكنها اكتسبت الطابع القانوني في منتصف القرن التاسع عشر وذلك عن طريق ادخال هذه القواعد بمثابة مبادرة فردية في الدول الفدرالية ليتم على ضوئها تحقيق الانضباط المالي (حمزة ومحمد، 2022: 182).

في حين تم تعريف القواعد المالية على أنها حدود رقمية ثابتة على المتغيرات المالية المنصوص عليها في التشريعات إذ يعبر عنها بمؤشر بشكل موجز للنتائج المالية عن طريق تحديد المؤشر التشغيلي الذي يتم فيه تطبيق أهداف وتوجهات السياسة المالية فضلا عن امتيازها بالبساطة وسهولة رصدها وتشغيلها ونقلها إلى المستفيدين فضلاً عن تحقيق وتعزيز الاستدامة المالية (Eyraud, et al., 2018: 6).

ويمكن بيان أنواع القواعد المالية التي يتم اتباعها لتحقيق الانضباط المالي وكما يأتي (حمزة ومحمد، 2022: 273) و(دعدوش، 2020: 5) و(Fiscal Affairs Department, 2009: 5) و(Gaber et al., 2015: 19) و(السرحان، 2020: 39)، (Ahmed, 2023: 477) :

أ. **قاعدة توازن الموازنة:** إن الكثير من الدول النامية والمتقدمة تعاني من ظاهرة العجز الحاصل في الموازنة وما يترتب عليها من ازدياد في الضغوط التضخمية وزيادة الأعباء الناتجة من القروض سواء الداخلية والخارجية مما يتوجب عليها تحديد طرق وسياسات مختلفة لمعالجة عجز الموازنة العامة ويحدث العجز نتيجة الزيادة في النفقات الحكومية عن الإيرادات حيث يعتبر العجز أحد الصفات الأساسية لأكثر اقتصادات دول العالم.

ب. **قاعدة الدين:** تهدف هذه القاعدة إلى تحديد وجهة تكون أمنة لأجمالي الدين العام والذي بالإمكان تحمله من قبل المجتمع دون الوقوع بأثار سلبية على الاقتصاد الكلي حيث أشار صندوق النقد الدولي أن معدل الدين العام الذي يتم قبوله دولياً يجب ألا يتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ج. **قاعدة الانفاق:** يتم وضع في هذه القاعدة حدود دائمة للأنفاق الإجمالي أو الجاري والذي يعتبر قيمة مطلقة أو معدل لنمو النفقات أو بمثابة نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة لذلك لا ترتبط هذه القاعدة بهدف تحمل الديون مباشرةً، وإنما يتم بها تقييد جانب الإيرادات لذلك تعتبر هذه القاعدة بمثابة أداة تشغيلية هدفها ضبط الوضع المالي شرط أن تكون متناسقة مع قاعدة الدين العام أو قاعدة توازن الموازنة العامة.

د. **قاعدة الإيرادات:** يتم من خلال هذه القاعدة وضع حدود وارضيات للإيرادات العامة أي تحديد حد أدنى وحد أعلى بحيث تؤدي هذه إلى زيادة الإيرادات مع الإشارة إلى عدم وضع أعباء ضريبية بشكل مفرط ويلاحظ أن هذه القاعدة لا ترتبط بصورة مباشرة مع الديون وذلك لأنها لا تعمل على تقييد النفقات العامة إذ يكمن هدفها في مسايرة السياسة المالية للدورات الاقتصادية.

ه. **القاعدة الذهبية:** وفق هذه القاعدة لن يتم الرجوع إلى الاقتراض العام إلا في حالة التمويل للنفقات الاستثمارية إذ سيتم تمويل النفقات الجارية عن طريق الإيرادات الجارية فضلا عن الإيرادات الضريبية لذلك هناك اعتراف بشكل متزايد لشرعية تمويل الديون للاستثمار العام إذ إن واضعي السياسات والاقتصاديين قاموا باقتراح ينص على استبعاد الاستثمارات العامة من حساب مستوى العجز المتعلقة باتحاد الاستقرار والنمو النقدي.

ثانياً. ماهية النمو الاقتصادي:

1. **مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي:** قام العالم الأمريكي (Simon Kuznets) بإدخال مفهوم النمو الاقتصادي في الجانب العلمي حيث تم ملاحظة هذه العملية في نهاية القرن الثامن عشر، في حين هنالك وجهة نظر أخرى يقوم بتأييدها أغلب الباحثين على أن عملية النمو الاقتصادي بدأت في العشرينيات من القرن التاسع عشر (عباس، 2022: 26).

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه السعي على تحقيق زيادة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي بمرور الزمن ويتم قياسه بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي (فريال، 2018: 10).

أو هو عملية التوسيع في الإنتاج خلال مدة زمنية معينة مقارنة بمدة تسبقها في الأجل القصير والمتوسط (قادي وآخرون، 2018: 6).

ومما سبق يرى الباحث أنه يمكن إعطاء تعريف للنمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في المنتجات والأدوات التي يتم استخدامها وفق المتطلبات والاحتياجات البشرية في أي بلد أو هو حصول ارتفاع بشكل مستمر في متوسط حصة الفرد من الدخل بغض النظر عن مصدره سواء كان داخلياً أو دولياً.

2. **فوائد النمو الاقتصادي:** إن أهم فوائد النمو الاقتصادي تتمثل في الآتي (ريمة، 2022: 32) و(رماح، 2019: 23):

أ. ارتفاع دخل الدول حيث أن المبادرات التي تقوم بها الدولة لتعزز من التقدم الاقتصادي تؤدي إلى زيادة متوسط حصة نصيب الفرد من الدخل ومن ثم يمكن الأفراد من تحمل تكلفة الحصول على المنتجات وخدمات مختلفة.

ب. تقلل من الفقر عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة وتمكن الأفراد من اعالة أنفسهم، إذ يكون لهم دور مهم في تحسين الحياة من كل الجوانب وإن ارتفاع الوظائف والدخل لدى الأفراد ستمكنهم من الحصول على تعليم جيد وخدمات تعزز من مهاراتهم وكفاءاتهم لكي تتناسب مع فرص العمل.

ج. ارتفاع رفاهية المجتمع من خلال زيادة الإنتاج ورفع معدلات الأجور والأرباح فضلاً عن زيادة كميات السلع والخدمات التي تكون متاحة لأبناء المجتمع ككل.
د. يقوم النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر فضلا عن قيامه بتحسين المستوى المعيشي والتعليمي للسكان والتخفيف من مشاكل البطالة في المجتمع.

3. أنواع النمو الاقتصادي: إن الأدبيات الاقتصادية تميزت بالكثير من وجهات النظر الرئيسة التي تناولت أنواع النمو الاقتصادي وكما مبين في أدناه (ميساوي، 2018: 37) و(ملوح ومكيد، 2020: 128):

أ. ميزت وجهة النظر الأولى بين نوعين من النمو الاقتصادي عن طريق التغيرات الكمية أو النوعية التي تحدث في عوامل الإنتاج وكما يأتي:

- **النوع الأول وهو النمو الشامل (الموسع):** والذي يقصد به مقدار الزيادة الحاصلة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي أي أن الناتج المحلي الإجمالي يكون بالأسعار الحقيقية ليتم فيه إزالة أثر التضخم.
- **النوع الثاني من النمو الاقتصادي فهو النمو المكثف:** يتم تحقيق هذا النمو عن طريق زيادة السلع والخدمات لنصيب الفرد من الناتج الحقيقي (الدخل) الذي يعتبر على أنه معيار النمو الاقتصادي الكثيف، إذ لو كان معدل نمو الإنتاج من السلع والخدمات لدولة ما أعلى من معدل نمو السكان سيشير ذلك إلى حدوث زيادة في نصيب هذا الفرد من حصته الخاصة بالدخل الحقيقي.

ب. أما وجهة النظر الثانية للباحثين الاقتصاديين فقاموا بتمييز ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي التي تم تحديدها عن طريق احتياجات وامكانيات المجتمع وكالآتي (أبو شعبان، 2016: 17) و(رماح، 2019: 24) و(نصير، 2022، 13):

- **النمو التلقائي:** يطلق على هذا النوع في بعض الأحيان (النمو الطبيعي) والذي يتحقق نتيجة قوى السوق التلقائية والتي تحدث بشكل عفوي أي دون تخطيط علمي بشكل مسبق إذ يكون دور الدولة في هذا النوع هو دور مساعد ومكملا للسوق أي ليس أساسي ويتصف بالاستمرارية.
- **النمو العابر (غير المستقر):** لا يمتلك هذا النوع من النمو الاقتصادي صفة الاستمرار والثبات كما هو موضح في تسميته ويأتي نتيجة لوجود عوامل تحدث بشكل طارئ ومؤقت عادة ما تكون ظروف خارجية إذ ينتهي ويزول هذا النوع من النمو بانتهائه.
- **النمو المخطط:** يتكون النمو المخطط نتيجة عمليات مخططة وبصورة شاملة للاقتصاد القومي ويكون حدود هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لكافة وسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط الشامل المركزي.

4. سمات النمو الاقتصادي: يتحقق النمو الاقتصادي عندما تتوفر الظروف الآتية (الراجحي، 2021: 41):

أ. زيادة في حجم الإنتاج.
ب. التغيرات الحاصلة لمستويات التنظيم.
ج. التقدم الاقتصادي.

5. مصادر النمو الاقتصادي: إن مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومن أهمها (نصير، 2022: 11) و(شعبان، 2016: 21-22) و(رماح، 2019: 16) و(أبو حميد، 2021: 53) و(ميساوي، 2018: 39) و(حمداني، 2009: 12):

أ. **عنصر رأس المال:** ينقسم رأس المال على قسمين الأول هو رأس المال المادي والذي يتمثل بمخزون الآلات والمعدات والمواد كافة التي يتم استخدامها في العمليات الإنتاجية التي تتخذ شكل رأس مال انتاجي، والثاني فهو رأس المال البشري الذي يتمثل بالقوى العاملة والماهرة.

ب. **عنصر العمل**: يعد عنصر العمل من أهم العوامل التي لها دور في التأثير على النمو الاقتصادي إذ يعد وجوده ضروري في العمليات الإنتاجية وإن السكان ونوعياتهم تعد من أهم العناصر في تكوينه حيث أي زيادة حاصلة في السكان تشير إلى الزيادة في عرض العمل.

ج. **الموارد الطبيعية**: تتمثل الموارد الطبيعية بالنفط والأراضي الزراعية واي معادن أخرى إذ ترتبط الزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي بتوافر كمية هذه الموارد ضمن أي دولة عن طريق زيادة مساحة الأراضي والمواد الخام.

د. **التطور التكنولوجي**: يعد التقدم التكنولوجي من العوامل الأساسية والمهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وفي أغلب الأحيان لا يأتي هذا التقدم دون مقابل أي يجب أن يكون خلفه نشاط إرادي بمعنى عمل مستمر ومخطط له والذي بدوره سيقوده إلى الربح المادي، وتتكون التكنولوجيا من الآلات والمعدات فضلا عن جانب بشري يكون على شكل كفاءة ومهارة تصاحب الأفراد وغير قابلة عن الانفصال عنهم.

ه. **النمو السكاني**: يقصد به هو الزيادة في عدد السكان لمنطقة أو بلد معين وخلال فترة زمنية معلومة، وعندما تحدث الزيادة النهائية في القوى العاملة للنمو السكاني يعد ذلك عاملاً إيجابياً على حَث النمو الاقتصادي، إذ عندما تزداد قوة العمل من هذه الناحية فأنه سيحدث ازدياد في عدد العمال المنتجة وبالتالي فإن زيادة القوة الشرائية ستزداد.

المحور الثاني: واقع مؤشرات الانضباط المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يبين الجدول رقم (1) تطورات مؤشرات الانضباط المالي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، نلاحظ بأن الإنفاق العام قد كان متزايداً خلال المدة (2004-2008)، إذ بعد أن كان بواقع (26251 مليون دولار) في عام 2004، استمر بعدها بالتزايد ليصبح حوالي (64908 مليون دولار) في عام 2008، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى التزايد المستمر في الإيرادات العامة خاصةً بعد الارتفاع المستمر في أسعار النفط والغاز العالمية والايرادات النفطية والغازية، أما في عام 2009 فقد شهد الإنفاق العام انخفاضاً ليصبح بواقع (58700 مليون دولار) وذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية التي كان تأثيرها على أسعار النفط والغاز سلبياً لتنخفض الإيرادات العامة بسببها مما تسبب بانخفاض الإنفاق العام، أما خلال المدة (2010-2012) فقد تزايد الإنفاق العام بوتائر متزايدة، إذ بعد أن أصبح بواقع (60036 مليون دولار) في عام 2010، استمر بعدها بالتزايد حتى أصبح بواقع (91012 مليون دولار) في عام 2012 وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى التزايد المستمر في الايرادات العامة بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات، وفي عام 2013 شهد الانفاق العام انخفاضاً بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بعد انخفاض الطلب على المحروقات على الرغم من ارتفاع أسعار بيعها العالمية ليصبح بواقع (75891 مليون دولار) وهو أقل معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

جدول (1): تطورات مؤشرات الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2004-2022)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الإنفاق العام (مليون دولار)	الانفاق العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإيرادات العامة (مليون دولار)	الإيرادات العامة/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدين العام (مليون دولار)	الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	38633	26251	68	30940	32	13876	36
2005	42275	27971	66	42019	39	14149	33
2006	46154	33766	73	50103	45	25429	55
2007	49577	44814	90	53165	49	15914	32
2008	51168	64908	127	80388	67	11368	22
2009	51652	58700	114	50602	44	11237	22
2010	55959	60036	107	59041	52	14884	27
2011	57713	80348	139	79476	70	16675	29
2012	59281	91012	154	81744	73	16919	29
2013	62171	75891	122	75050	65	14822	24
2014	66555	86838	130	71231	59	15367	23
2015	71165	76209	107	50795	36	24815	35
2016	75904	66665	88	46062	26	31152	41
2017	79446	65633	83	54505	38	48293	61
2018	84993	66254	78	58542	51	63765	75
2019	89287	64857	73	50784	48	73316	82
2020	83287	54427	65	44476	32	74297	89
2021	93508	55039	59	48832	55	101431	108
2022	98051	68782	70	67410	76	108655	111

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري المنشورة على موقع البنك بتاريخ 2024/1/25.

أما في عام 2014 شهد الطلب على المحروقات ارتفاعاً خاصةً بعد التوترات التي شهدتها سوريا والعراق، وشهد الإنفاق العام تزايداً ملحوظاً ليصبح بواقع (68601 مليون دولار)، أما خلال المدة (2015-2020) فقد شهد الانفاق العام في الجزائر انخفاضاً مستمراً بعد تخفيض نسبته من الميزانية بسبب التذبذبات الكبيرة في أسعار المحروقات العالمية وخاصةً النفط، إذ إنه أصبح بواقع (76209 مليون دولار) في عام 2015، واستمر بعدها بالتناقص حتى أصبح بواقع (54427 مليون دولار) في عام 2020، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، وبزوالها التدريجي وانتعاش أسعار النفط العالمية، عاود الإنفاق العام التزايد ليصبح بواقع (55039 مليون دولار) في عام 2021 و(68782 مليون دولار) في عام 2022، والشكل رقم (1) يبين تحليلنا أعلاه وبدقة أكثر وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

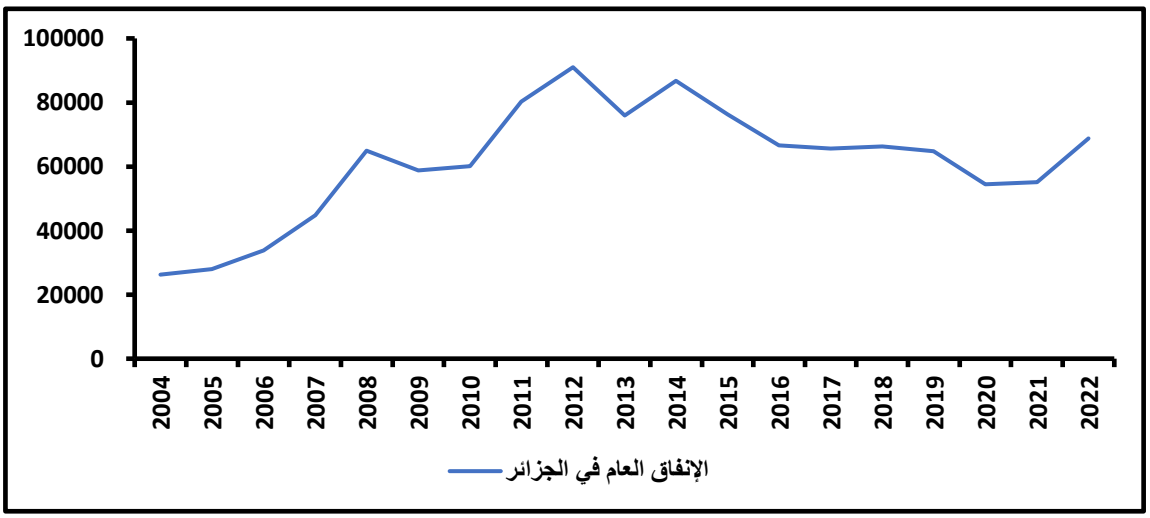

شكل (1): تطورات الإنفاق العام في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ونلاحظ بأن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد كانت في مستوى أعلى من النسبة المثالية البالغة (35 %) طيلة مدة الدراسة، إذ كانت أقل نسبة لها بواقع (59 %) في عام 2021، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، أما أعلى نسبة لها فقد كانت بواقع (154 %) في عام 2012، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، وكما يأتي.

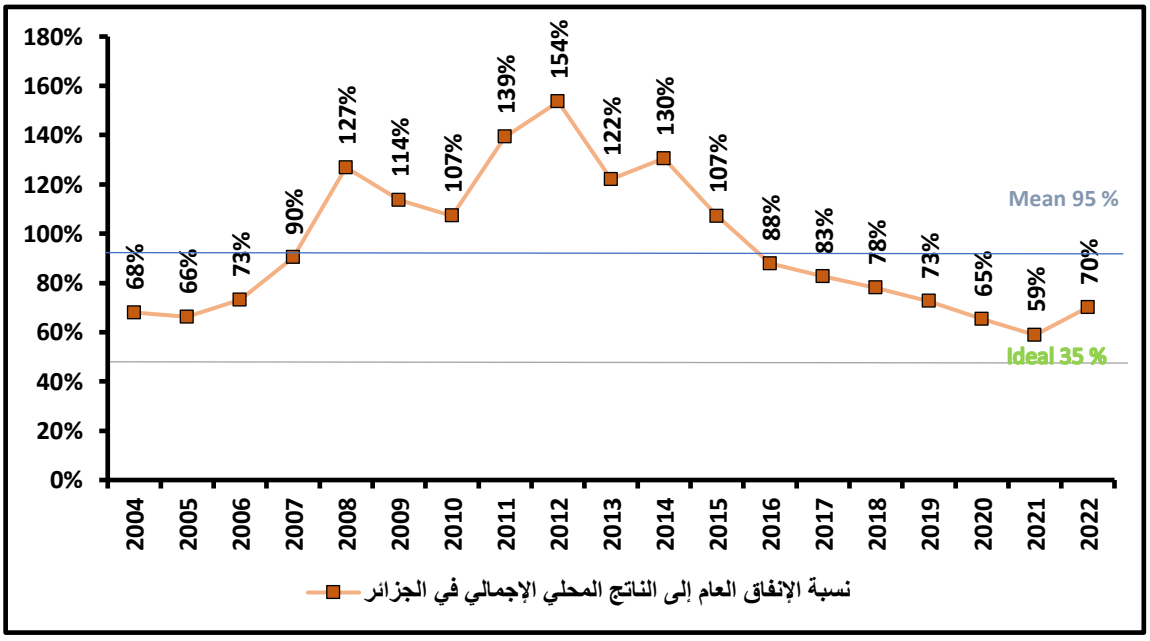

شكل (2): تطورات نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ونلاحظ كذلك بأن الإيرادات العامة في الجزائر بأنها كانت متزايدة خلال المدة (2004-2008)، إذ إنها بعد أن كانت بواقع (30940 مليون دولار) في عام 2004، استمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (80388 مليون دولار) في عام 2008، وإن سبب هذا التزايد المستمر يعود إلى التزايد المستمر في إيرادات المحروقات نتيجةً لارتفاع أسعارها العالمية، فضلاً عن الزيادة المستمرة

في الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، أما في عام 2009 فقد سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً لتصبح بواقع (50602 مليون دولار) وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري العالمية، أما خلال المدة (2010-2012) فقد سجلت الإيرادات العامة تزايداً مستمراً وبوتائرٍ متزايدة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (59041 مليون دولار) في عام 2010، استمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (81744 مليون دولار) في عام 2012، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط وبلوغها مستويات مرتفعة، أما خلال المدة (2013-2016) فقد انخفضت الإيرادات العامة بصورةٍ مستمرة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (75050 مليون دولار) في عام 2013 واستمرت بعدها بالتناقص حتى أصبحت بواقع (46062 مليون دولار) في عام 2016 ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الايرادات النفطية والغازية، أما في عامي 2017 و2018 فقد تزايدت الإيرادات العامة بشكلٍ مستمر، لتصبح بواقع (54505 مليون دولار) و(58542 مليون دولار) على التوالي، وذلك بعد انتعاش أسعار النفط والغاز الطبيعي العالمية، أما في عامي 2019 و2020 فقد سجلت الايرادات العامة في الجزائر انخفاضاً مستمراً لتصبح بواقع (50784 مليون دولار) و(44476 مليون دولار)، ويعود سبب الانخفاض في عام 2019 إلى انخفاض الجباية على المحروقات، أما في عام 2020 فقد انخفضت الإيرادات العامة بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، أما في عامي 2021 و2022 وبعد الزوال التدريجي لخطر فيروس كورونا، فقد عاودت الايرادات العامة التزايد لتصبح بواقع (48832 مليون دولار) و(67410 مليون دولار).

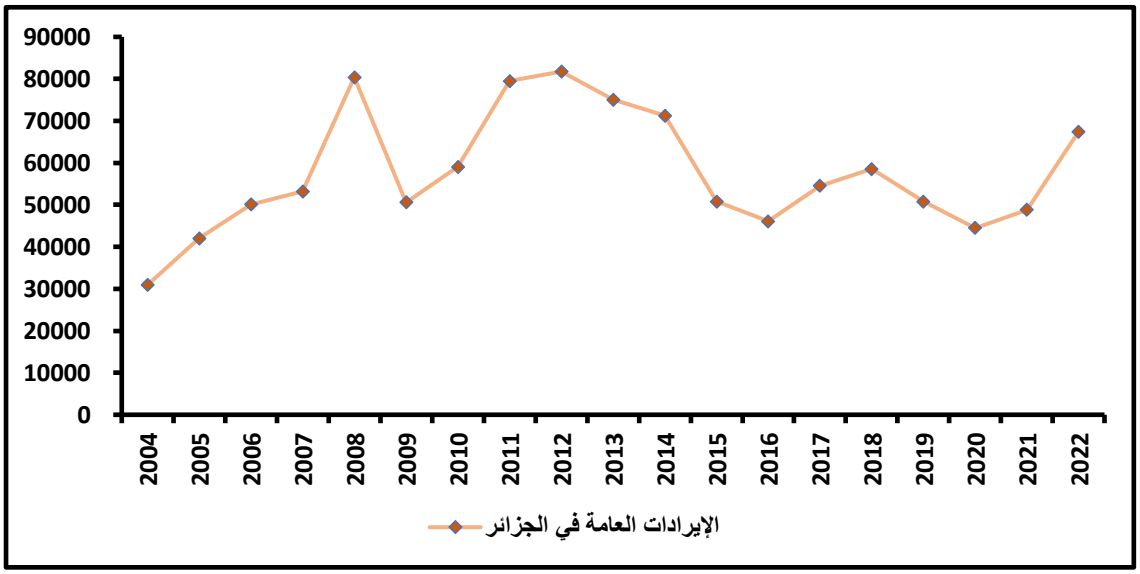

شكل (3): تطورات الإيرادات العامة في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ويبين الشكل رقم (4) تطورات نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأنها كانت متباينة بشكلٍ كبير طيلة مدة الدراسة، إلا أنها كانت في مستوى أعلى من النسبة المثالية البالغة (35 %) طيلة مدة الدراسة، إذ كانت أقل نسبة لها بواقع (52 %) في عام 2021، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، أما أعلى نسبة لها فقد كانت بواقع (157 %) في عام 2008، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار المحروقات، ومما تقدم يمكننا القول بأن الجزائر ومن خلال هذا المؤشر كان غير منضبط مالياً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

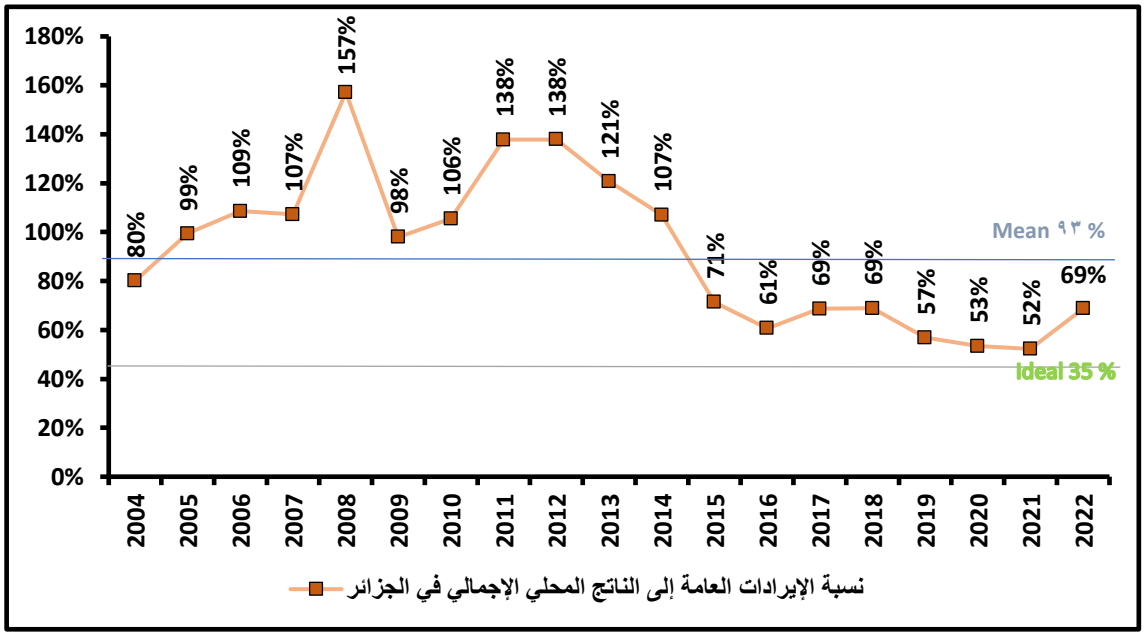

شكل (4): تطورات نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)
المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

يبين الجدول رقم (1) تطورات الدين العام في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأنه قد تزايد بشكلٍ مستمر خلال المدة (2004-2006)، إذ بعد أن كان بواقع (13876 مليون دولار) في عام 2004، أصبح بواقع (25429 مليون دولار) في عام 2006، ويرجع ذلك إلى تزايد الدين الخارجي، أما خلال المدة (2007-2009) فقد شهد الدين العام الجزائري تناقصاً مستمراً، إذ بعد أن أصبح بواقع (15914 مليون دولار) وذلك بعد تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة تقليص الديون الخارجية، واستمر الدين العام بالتناقص حتى أصبح بواقع (11237 مليون دولار) في عام 2009، أما خلال المدة (2007-2009) فقد شهد الدين العام الجزائري تناقصاً مستمراً، إذ بعد أن أصبح بواقع (15914 مليون دولار) وذلك بعد تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة تقليص الديون الخارجية، واستمر الدين العام بالتناقص حتى أصبح بواقع (11237 مليون دولار) في عام 2009، أما خلال المدة (2010-2012) فقد شهد الدين العام في الجزائر تزايداً مستمراً، إذ بعد أن أصبح بواقع (14884 مليون دولار) في عام 2010، بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية، استمر بعدها بالتزايد حتى أصبح بواقع (16919 مليون دولار) وفي عام 2012، وذلك بسبب تمويل الاستثمارات الأجنبية التي تعاقدت مع القطاع الخاص (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الجزائري، 2012، 76).

أما في عام 2013 فقد شهد الدين العام انخفاضاً ملحوظاً ليصبح بواقع (14822 مليون دولار) وذلك بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز الطبيعي العالمية، أما خلال المدة (2014-2022) فقد شهد الدين العام تزايداً مستمراً، إذ بعد أن أصبح بواقع (15367 مليون دولار) في عام 2014، استمر بعدها بالتزايد حتى أصبح بواقع (108655 مليون دينار) في عام 2022، وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة، ويرجع السبب في هذا التزايد المستمر إلى التذبذبات الكبيرة في أسعار المحروقات العالمية، والشكلان رقم (5) و(6) يبينان تحليلنا أعلاه وبدقة أكثر وكما يأتي:

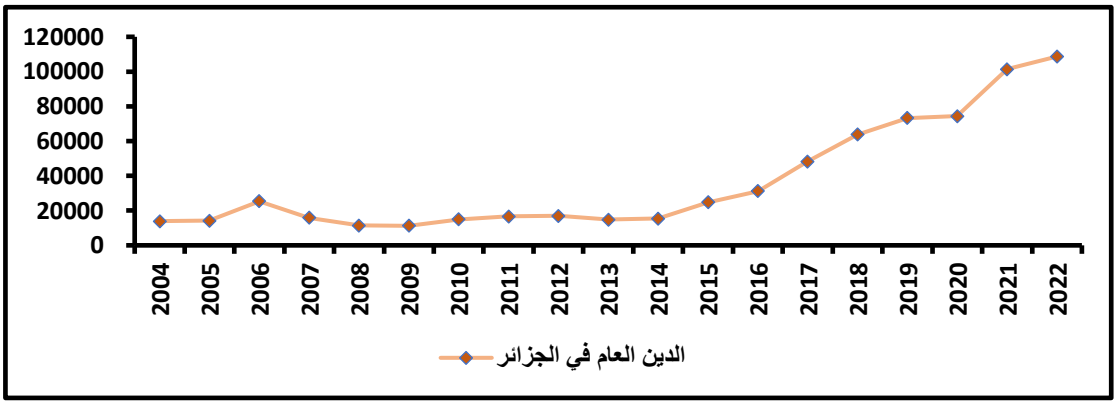

شكل (5): تطورات الدين العام في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ويبين الشكل رقم (6) تطورات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأنها كانت في مستوى أقل من النسبة المثالية البالغة (60 %) في الأرباع الثلاثة الأولى من مدة الدراسة، أما في الربع الرابع من مدة الدراسة فقد كانت النسبة أعلى من النسبة المثالية، إذ كانت أقل نسبة لها بواقع (22 %) في عامي 2008 و2009، أما أعلى نسبة لها فقد كانت بواقع (111 %) في عام 2022.

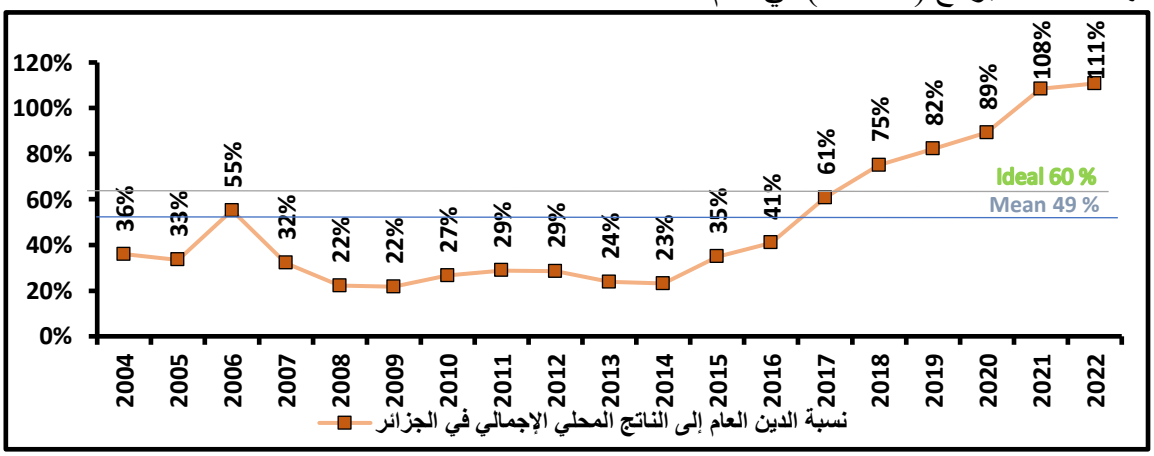

شكل (6): تطورات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ثانياً. تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: يبين الجدول رقم (2) تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأنه كان متزايداً خلال المدة (2004-2019)، إذ بعد أن كان بواقع (38633 مليون دولار) في عام 2004، استمر بعدها بالتزايد حتى أصبح بواقع (89287 مليون دولار) وبمعدل تغير إيجابي بلغ (5.1 %) في عام 2019، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى التزايد المستمر في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام والغاز الطبيعي فضلا عن الارتفاع المستمر في أسعارها العالمية، فضلاً عن تنامي الصادرات خارج المحروقات، أما في عام 2020 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ليصبح بواقع (83287 مليون دولار) وبمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (-6.7 %)، وذلك نتيجةً لتداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام والغاز الطبيعي، أما في عامي 2021 و2022 وبعد الزوال التدريجي لخطر فيروس كورونا والارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، فقد عاود التزايد ليصبح

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

بواقع (93508 مليون دولار) و(98051 مليون دولار) وبمعدلات تغير سنوية إيجابية بلغت (12.3 %) و(4.9 %) على التوالي.

جدول (2): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي (%)
2004	38633	-----
2005	42275	9.4
2006	46154	9.2
2007	49577	7.4
2008	51168	3.2
2009	51652	0.9
2010	55959	8.3
2011	57713	3.1
2012	59281	2.7
2013	62171	4.9
2014	66555	7.1
2015	71165	6.9
2016	75904	6.7
2017	79446	4.7
2018	84993	7
2019	89287	5.1
2020	83287	-6.7
2021	93508	12.3
2022	98051	4.9

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري المنشورة على موقع البنك بتاريخ 2024/1/25.

والشكلان رقم (7) و(8) يبينان تحليلنا أعلاه وبدقة أكثر وكما يأتي:

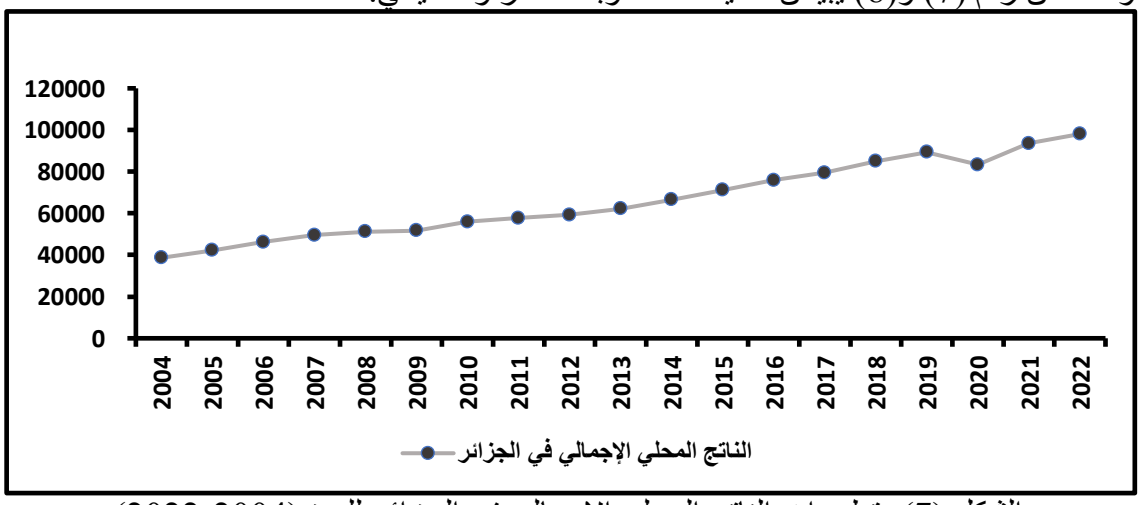

الشكل (7): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

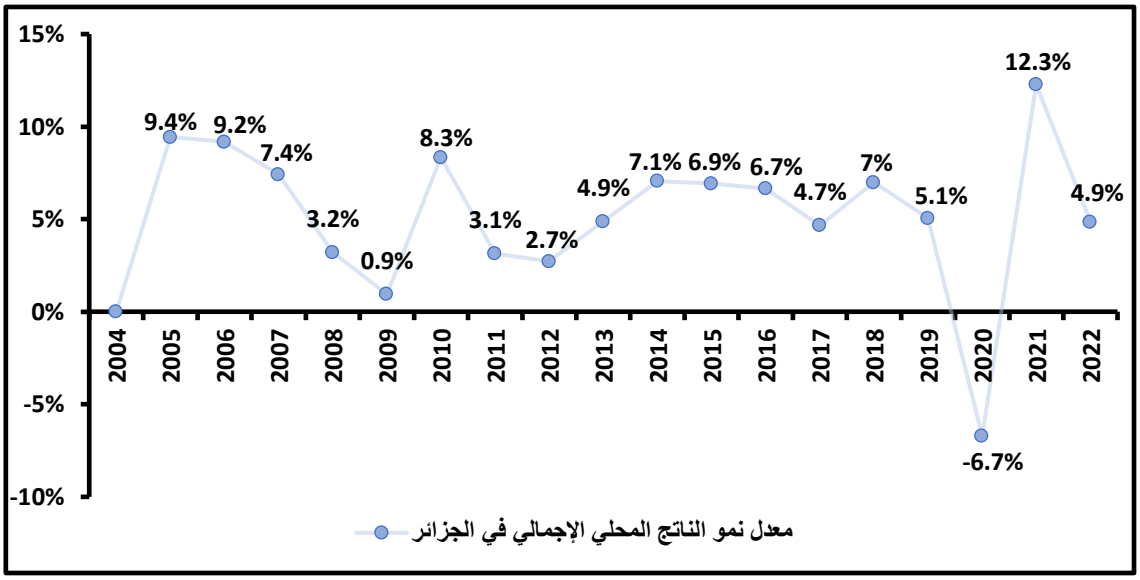

شكل (8): تطورات معدل التغير السنوي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2022)
المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً. توصيف الأنموذج: تم أخذ المتغيرات باللوغاريتم وكان المتغير التابع للأنموذج المقدر كما يأتي:

1. السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG).
2. أما المتغيرات المستقلة للأنموذج المقدر فقد كانت:
3. السلسلة الزمنية لنسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (PDRG).
4. السلسلة الزمنية لنسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي (GRRG).
5. السلسلة الزمنية لنسبة القروض العامة من الناتج المحلي الإجمالي (PSRG).

$$\mathbf{GDPRG = f(PDRG, GRRG, PSRG)}$$

ثانياً. نتائج اختبارات السكون:

جدول (3): نتائج اختبار ديكي فولر للسكون

Variables		At Level عند المستوى			At First Difference عند الفرق الأول		
		With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه
1	GDPRG	0.206	0.371	0.107	0.007	0.039	0.000
2	GRRG	0.525	0.604	0.156	0.228	0.703	0.030
3	PDRG	0.833	0.766	0.369	0.008	0.039	0.000
4	PSRG	0.235	0.252	0.030	0.445	0.802	0.087

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

تم إجراء اختبارات السكون وفق منهجية ديكي فولر الموسع (ADF)، وتم تفصيل نتائج المستوى ونتائج الفرق الأول وفق المعادلات الآتية (معادلة الحد الثابت، معادلة الحد الثابت والمتجه، المعادلة التي لا تحتوي على الحد الثابت ولا على المتجه)، ونلاحظ عند المستوى وفيما يتعلق بمتغيرات الجزائر، أن جميع السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة عند أي معادلة، باستثناء السلسلة الزمنية لنسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG) التي كانت مستقرة عند المعادلة التي لا تحتوي على الحد الثابت ولا المتجه عند مستوى (5%)، إن نتائج السكون أعلاه تبين لنا بأن درجات تكامل المتغيرات لأنموذجي الدراسة هي عبارة عن خليط ما بين المستوى I(0) والفرق الأول I(1)، وإن ذلك يقودنا لتقدير الأنموذجين وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، والتي أهم شروطها هو عدم وجود سلسلة مستقرة في الفرق الثاني.

ثالثا. نتائج الاختبارات القياسية: تم اجراء الاختبارات القياسية لبيانات الجزائر وتم الحصول على النتائج الآتية:

1. **اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds test):** نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) بأن قيمة إحصائية فيشر (F) قد بلغت (16.4482) وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية (1%) والبالغة (4.84)، وهذا يعني بأن أنموذج الجزائر يتمتع بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، وإن هذه النتيجة تقودنا لإجراء أنموذج تصحيح الخطأ للتعرف على آلية تصحيح الخطأ والمرونات في الأجل الطويل.

جدول (4): اختبار الحدود للتكامل المشترك F- Bound test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.4482	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.01	3.10
5%	2.45	3.63
2.5%	2.87	4.16
1%	3.42	4.84

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

2. **اختبارات جودة الأنموذج:** يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لمربع كاي قد بلغت (0.1522)، وهذا يعني قبولنا بالفرضية العدمية القائلة إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لكونها أكبر من (0.05)، ونلاحظ كذلك نتائج اختبار عدم تجانس التباين لأخطاء أنموذج الجزائر، إذ إن القيمة الاحتمالية لمربع كاي قد بلغت (0.8204) وهي أكبر من (0.05) ما يعني بأن الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 434-456
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.23

جدول (5): القيم الاحتمالية لاختبارات المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test **اختبار الارتباط الذاتي**	
Prob. F (1,19)	0.4376
Prob. Chi-Square (1)	0.1522
Heteroskedasticity Test: ARCH **اختبار عدم تجانس التباين**	
Prob. F(1,61)	0.8239
Prob. Chi-Square(1)	0.8204
)Normal Distribution (Histogram-Normality test **التوزيع الطبيعي للبواقي**	
Jarque-Bera	0.6691

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ويتبين من خلال الجدول رقم (5) نتائج اختبار التوزيع لطبيعي لبواقي أنموذج الجزائر، والذي يتضمن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) التي بلغت (0.6691) ما يعني بأن بواقي أنموذج الجزائر كانت تتوزع توزيعاً طبيعياً وكما يتضح من خلال الشكل رقم (9) الآتي:

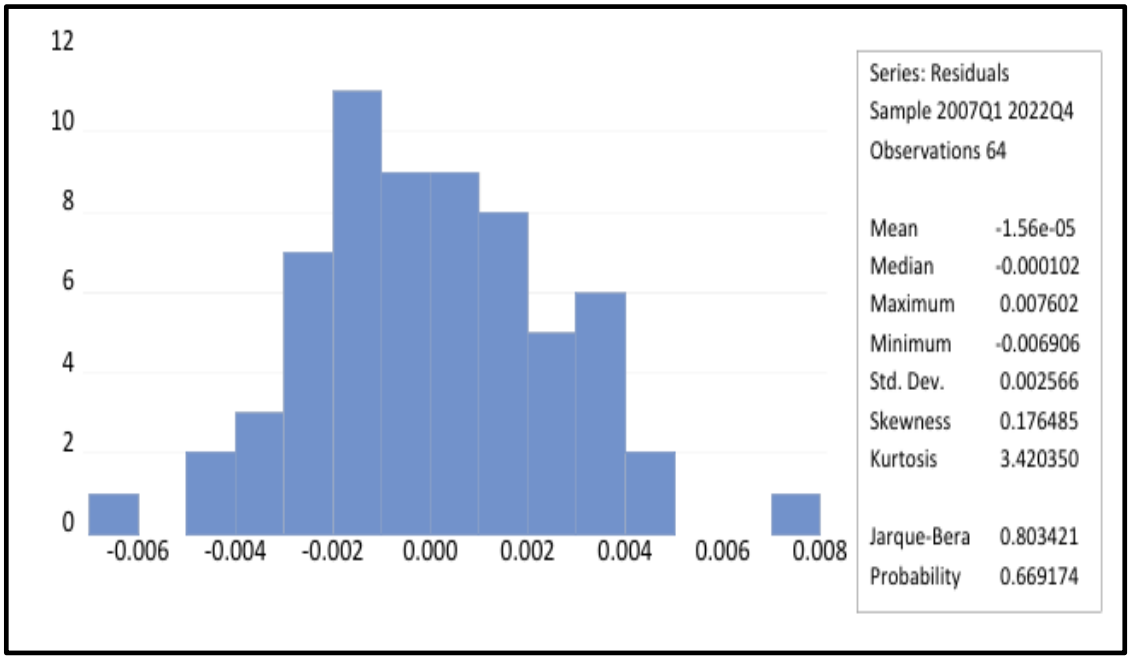

شكل (9): التوزيع الطبيعي لبواقي الأنموذج

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) مؤشرات جودة الأنموذج، ونلاحظ بأن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.9963)، وكذلك قيمة معامل التحديد المصحح (R^{-2}) قد بلغت (0.9884)، وهما يمثلان القوة التفسيرية للأنموذج، أي أن المتغيرات المستقلة تشرح (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ويتضح أن إحصائية دربن واتسون التي بلغت (2.2110).

جدول (6): مؤشرات جودة الأنموذج

No.	معلمة المؤشرات	القيمة
1	R-squared (R^2)	0.9963
2	Adjusted R-squared (R^{-2})	0.9884
3	Durbin-Watson stat (DW)	2.2110
4	Durbin's h stat (h)	0.7328

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

6. تحليل نتائج الأنموذج في الأجلين (القصير والطويل): يتضح من خلال الجدول رقم (7) نتائج مرونات الأجل القصير لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لنسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GRRG) قد كانت علاقتها عكسية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.28 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000)، وهي نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (PDRG) قد كانت علاقتها طردية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة الانفاق العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.185 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية، ونلاحظ كذلك بأن السلسلة الزمنية لنسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PSRG) قد كانت علاقتها طردية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.831 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000)، وهي نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية إلا أنها تعكس لنا بأن القروض العامة في الجزائر تتحول إلى الاستثمار الذي يساهم ايجاباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (7): مرونات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GRRG)	- 0.280	0.032	- 8.679	0.000
D(PDRG)	0.185	0.038	4.871	0.000
D(PSRG)	0.831	0.071	11.675	0.000
CointEq(-1)	-0.183	0.077	-2.360	0.028
Cointeq = GDPRG - (-0.4022*GRRG + 0.0351*PDRG + 0.7777*PSRG)				

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

كما ويبين الجدول ذاته أن حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) قد كان بواقع (-0.183) وهو معنوي عند مستوى (5%) وبواقع (0.028)، ما يعني بأنه مستوفٍ لشروطه، وهذا يعني بأن 18 % من اختلالات التوازن في السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحصل في الأجل القصير، سوف يتم تصحيحها في الأجل الطويل وذلك خلال ثلاثة أشهر (فصل)، ما يعني بأن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن هي جيدة، فهي تحتاج لسنة ونصف تقريباً للعودة لكامل التوازن، وهذا يعني بأن الجزائر بحاجة لزيادة في الانفاق العام والقروض العامة لتحقيق تقدم ملحوظ في النمو الاقتصادي.

جدول (8): مرونات الأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GRRG	-0.402	0.190	-2.116	0.047
PDRG	0.035	0.042	0.829	0.416
PSRG	0.777	0.398	1.949	0.065

المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ويتضح من خلال الجدول رقم (8) نتائج مرونات الأجل الطويل لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المتعلق بالجزائر، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لنسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GRRG) قد كانت علاقتها عكسية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.402 %)، وإن هذه العلاقة معنوية عند مستوى (5%) وبواقع (0.047)، وهي نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (PDRG) قد كانت علاقتها طردية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة الانفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.035 %)، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية إذ أن القيمة الاحتمالية لها كانت بواقع (0.416)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية، ونلاحظ كذلك بأن السلسلة الزمنية لنسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PSRG) قد كانت علاقتها طردية بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRG)، وهذا يعني بأن زيادة نسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.777 %)، إلا أن هذه العلاقة كانت بمعنوية ضعيفة وبمستوى (10 %) إذ أن القيمة الاحتمالية لها كانت بواقع (0.065) وهي نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية.

7. **اختبار استقرار الأنموذج (Stability Test):** يبين الشكل رقم (10) اختبار المجموع التراكمي لبواقي أنموذج الجزائر، وإن الاستقرار يعني عدم خروج السلسلة التراكمية الزرقاء خارج الحدود الحرجة الحمراء، ويتبين بأن الأنموذج كان مستقراً طيلة مدة الدراسة، وذلك لعدم خروج السلسلة المتصلة والمتعرجة عن الحدود الحرجة المتقطعة.

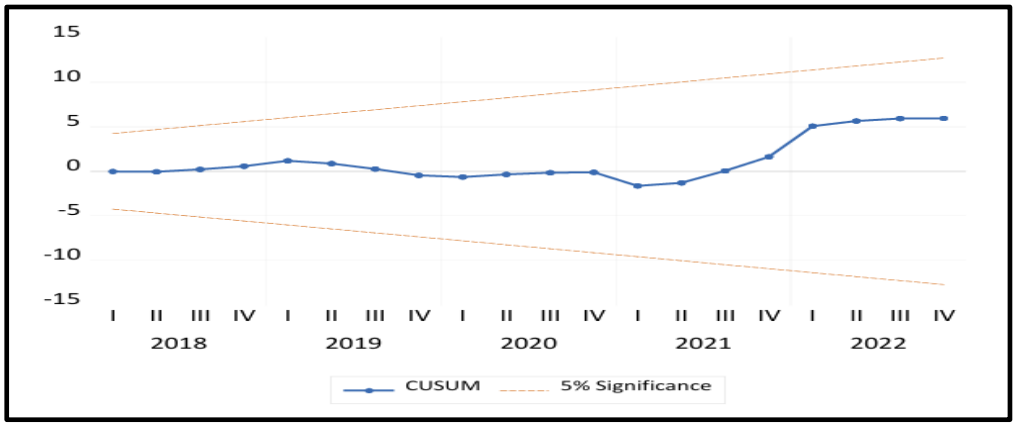

شكل (10): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. لم يكن الجزائر منضبط مالياً فيما يتعلق بنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. لم يكن الجزائر منضبط مالياً فيما يتعلق بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. كان الجزائر منضبط مالياً فيما يتعلق بنسبة القروض العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان متبايناً نسبياً وذلك بسبب تأثره بتذبذب أسعار المحروقات العالمية والذي يعتمد عليه بنسبة كبيرة في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي.

ثانياً. التوصيات:

1. ينبغي على الجزائر تقليل الاعتماد على إيراداته من المحروقات في تكوين إيراداته العامة وإنفاقه العام، إذ إن تلك الايرادات تعتمد على تذبذب أسعار المحروقات فتزداد بارتفاعه وتنخفض بانخفاضه.
2. يتوجب على الجزائر العمل على تقليل نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ليكون أكثر انضباطاً مالياً، والاقتراب أكثر من المستوى المثالي لها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو حميد، تسنيم محمد، (2021). إثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في تركيا من 1984 حتى 2019، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر غزة، فلسطين.
2. أبو شعبان، همام وائل محمد، (2016). إثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
3. الحجيمي، سهيلة عبد الزهرة، (2019)، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 60، ص 23 – 45، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
4. الراجحي، ياسر علي محمد، (2021). دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
5. السرحان، مصطفى سعد مهدي، (2020). تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.

6. بدوي، نسرين فايز احمد، (2023)، الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 37، العدد 2، ص 1395 – 1443، المعهد العالي للحاسب الالي كينج مربوط، جمهورية مصر العربية.
7. حمداني، محي الدين، (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جمهورية الجزائر الشعبية.
8. حمزة، بشير دوهان، (2022)، إثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
9. حمزة، بشير دوهان، محمد، محمد ناجي، (2022). قياس أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003-2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 11، العدد 44، ص 178 – 208، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
10. دعدوش، علي عبد الكاظم، (2020). دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2010 – 2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص 1 – 19، بغداد، جمهورية العراق.
11. رماح، حواشين، (2019). النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000 – 2014)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، جمهورية الجزائر الشعبية.
12. ريمة، سحاري، (2022). أثر الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جمهورية الجزائر الشعبية.
13. عباس، ردام صعب، (2022). قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، لعراق.
14. عبد الله، محمد امين حنفي، (2023)، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي (دراسة حالة الهند)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد 1، العدد 2، ص 482 – 516، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
15. فريال، قابوش، (2018). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي العربي بن مهيدي، جمهورية الجزائر الشعبية.
16. قادي، سليمان، التجاني، حسام الدين، عبسي، محمد، (2018). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980 – 2016)، شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، جمهورية الجزائر الشعبية.
17. كشيش، ميس عبد الامير، (2021)، تحليل العلاقة الترابطية بين الضبط المالي وانتاجية النفقات العامة في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
18. محمد، عمرو هشام، حميد، أحمد حافظ، (2018)، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 2، العدد 4، ص 1 – 249، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.

19. ملواح، فضيلة، مكيد، علي، (2020)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد خاص، ص 126 – 231، جامعة المدية، جمهورية الجزائر الشعبية.
20. ميساوي، الوليد قسوم، (2018). إثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادية في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جمهورية الجزائر الشعبية.
21. نصير، هيثم زكريا سليمان، (2022). محددات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر غزة، فلسطين.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahmed, A. K., Ahmed, E. N. H., & Mahmoud, K. A. (2023). The role of financial discipline rules to reduce the financial crises of the Iraqi economy for the period from 2015-2021. Journal of Administration and Economics, (2).
2. Eyraud, L.,Debrun, X., Hodge, H,. Lledo, V., Pattillo, C., (2018). Second-Generation Fiscal Rules: Balancing Simplicity, Flexibility, and Enforceability, International Monetary Fund.
3. Fiscal Affairs Department, (2009). Fiscal Rules—Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances, International Monetary Fund, In consultation with other departments.
4. Kumar, Manmohan, S, (2007). Promoting Fiscal Discipline, International Monetary Fund, Publication Services.
5. Gaber, S., Gaber, V., Gruevski., I., (2015). The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR), Volume 19, No 1, pp 17-26.